نظام الرقابة الداخلي

**مقدمة**

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية، حيث أنها تعمل على تحديد المسئوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها أن تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على

تطوير العملية الإدارية.

**النطاق**

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقا للأنظمة.

**البيان**

 أولاً: الرقابة:

إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء في الجمعية وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنها الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح أي انحراف محتمل واتخاذ الإجراءات اللازمة وأن تعد هذه التقارير بصفة دورية وبانتظام ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها

التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين واللجان للمدير التنفيذي بصفة: يومية أو أسبوعية، أو شهرية، أو بعد انتهاء مرحلة عينة من مشروع جار تنفيذه أو بعد انتهاء المشروع حسب طبيعته.

1. **التقارير الإدارية:**
* تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون من المدير التنفيذي إلى مجلس إدارة الجمعية وتتضمن أنشطة اللجان والإنجازات المتعددة.
* تقارير الفحص: وتكون لتحليل الظروف السابقة واللاحقة لمشروع تعتزم الجمعية تنفيذه لتساعد المدير التنفيذي على التصرف السليم في تنفيذ القرارات.
* تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل رؤساء اللجان عن أعضاءها ومن قبل المدي التنفيذي عن اللجان والعاملين بالجمعية وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات ومدى تعاونهم مع المدير التنفيذي والعاملين معهم.

ب: **التقارير الخاصة:**

* تقارير الملاحظة الشخصية.
* تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية
* مراجعة الموازنات التقديرية.
* متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
* مراقبة السير وفق معايير نظام الجود.
* تقييم ومراجعة المشاريع.

 ثانيا: المبادئ:

أ/ **مبدأ التكاملية:**

تتكامل الرقابة وأساليبها مع الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

ب/ **مبدأ الوضوح والبساطة:**

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين واللجان ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

ت/ مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء:

يساعد نظام الرقابة بفعاليته في الجمعية على كشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

**المسؤوليات:**

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية على جميع العاملين واللجان الذين يعملون تحت إدارة واشراف الجمعية وبموجبها، يجب عليهم الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الموظفين بنسخة منها وتحصيل توقيعاتهم عليها.

الاعتماد: تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة جمعية العمل التطوعي بالعلا بالمحضر رقم 12/2019.

.